

264397 - حكم التيمم على حجر أملس لا تراب عليه

السؤال

هل يجوز التيمم بحجر، لكثره التيمم عليه أصبح أملسا، كأنه دهن بزيت؟ علما إن المالكية يفتوننا بجواز التيمم على الحجر.

الإجابة المفصلة

يصح التيمم بكل ما صعد على وجه الأرض من تراب وطين وحجر ورمل؛ لقوله تعالى: (فَتَيَمِّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) النساء/43، والصعيد: وجه الأرض. والطيب: الطاهر.

فيجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك، فيصح التيمم عندهما بالتراب والحجر والرمل والحصى.

قال الكاساني في بداع الصنائع (1/53): ”وأما بيان ما يتيمم به، فقد اختلف فيه:

قال أبو حنيفة و محمد: يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض.

وعن أبي يوسف روايتان: في رواية: بالتراب والرمل، وفي رواية: لا يجوز إلا بالتراب خاصة...

ثم لا بد من معرفة جنس الأرض، فكل ما يحترق بالنار فيصير رمادا، كالحطب والخشيش ونحوهما، أو ما ينطبع ويلين، كالحديد والصفر والنحاس والزجاج، وعين الذهب والفضة ونحوها: فليس من جنس الأرض، وما كان بخلاف ذلك، فهو من جنسها.

ثم اختلف أبو حنيفة و محمد فيما بينهما، فقال أبو حنيفة: يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض، التزق بيده شيء أو لا.

وقال محمد: لا يجوز إلا إذا التزق بيده شيء من أجزائه، فالالأصل عنده أنه لا بد من استعمال جزء من الصعيد، ولا يكون ذلك إلا بأن يلتزق بيده شيء.

(وعند) أبي حنيفة هذا ليس بشرط، وإنما الشرط: مس وجه الأرض باليدين وإمرارهما على العضوين.

وإذا عرف هذا: فعلى قول أبي حنيفة يجوز التيمم بالجص والتوره والزرنيخ والطين الأحمر والأسود والأبيض، والكحل والحجر الأملس والحائط المطين والمجصص والملح الجلي ، دون المائي ، والآجر والخزف المتخد من طين خالص، والياقوت والفيروزوج والزمرد والأرض الندية والطين الرطب.

(وعند) محمد: إن التزق بيده شيء منها بأن كان عليها غبار، أو كان مدقوقا: يجوز. إلا، فلا. وجه قول محمد: أن المأمور به استعمال الصعيد، وذلك بأن يلتزق بيده شيء منه، فاما ضرب اليد على ما له صلابة وملاسة من غير استعمال جزء منه، فضرب من السفة.

ولابي حنيفة أن المأمور به هو التيمم بالصعيد مطلقاً، من غير شرط الالتزاق، ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل.

وقوله: "الاستعمال شرط" : ممنوع ... ولهذا أمر بمنفخ اليدين، بل الشرط إمساس اليدين المضروبة على وجه الأرض ، على الوجه واليدين ، تعبداً غير معقول المعنى ، لحكمة استئثر الله تعالى بعلمها "انتهى".

وقال الدردير في الشرح الصغير مع الصاوي (1/196): " (ورمل وحجر وجص لم يطبخ): أي يجوز التيمم على كل مما ذكر. والجص نوع من الحجر يحرق بالنار، ويُسحق ، ويبنى به القنطر والمساجد والبيوت العظيمة، إذا أحرق - وهو المراد بالطبخ - : لم يجز التيمم عليه، لأنه خرج بالصنعة عن كونه صعيداً" انتهى.

وفي التاج والإكليل (1/517): " وفي المدونة: لا بأس بالتييم على الصفا والسبخة. عياض: الصفا الحجارة التي لا تراب عليها، والسبخة الأرض المالحة" انتهى.

فعلم بهذا جواز التيمم على الحجر الأملس الذي لا تراب عليه، في مذهب الحنفية والمالكية.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمة الله: " والصواب: أنَّ كُلَّ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ ثَرَابٍ، وَرَمْلٍ، وَحَجَرٍ مُحَتَرِّقٍ أَوْ غَيْرِ مُحَتَرِّقٍ، وَطِينٍ رَطِيبٍ، أَوْ يَابِسٍ فَإِنَّهُ يُتَيِّمِّمُ بِهِ" انتهى من الشرح الممتع (1/393).

وسئل رحمة الله: "عن المريض لا يجد التراب فهل يتيمم على الجدار، وكذلك الفرش أم لا؟

فأجاب: الجدار من الصعيد الطيب، فإذا كان الجدار مبنياً من الصعيد سواء كان حجراً أو كان مدرراً - لبنا من الطين - فإنه يجوز التيمم عليه.

أما إذا كان الجدار مكسواً بالأخشاب أو (بالبوبية) فهذا إن كان عليه تراب - غبار - فإنه يتيمم به ولا حرج، ويكون كالذي يتيمم على الأرض، لأن التراب من مادة الأرض، أما إذا لم يكن عليه تراب، فإنه ليس من الصعيد في شيء، فلا يتيمم عليه.

وبالنسبة للفرش نقول: إن كان فيها غبار فليتيمم عليها، وإنما فلا يتيمم عليها لأنها ليست من الصعيد" انتهى من "فتاوى ابن عثيمين" (11/240).

ولا شك أنه ينبغي الاحتياط للعبادة ، لا سيما مع قوة الخلاف في المسألة ؛ فمتنى وجد التراب ، فإنه لا يعدل عنه إلى غيره من أجزاء الأرض ، فإن التيمم به : صحيح مجزئ ، بالإجماع ، والتيمم بغيره : مختلف فيه ، والخروج من الخلاف في مثل هذا : مستحب ، متأكد ، ما أمكن .

فإن لم يجد التراب ، فالأقرب أنه يتيمم بما وجد من أجزاء الأرض . وهذا هو ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله ؛ أنه يجوز التيمم بغير التراب من أجزاء الأرض ، إذا لم يجد تراباً . قال : وهو رواية عن أحمد .

ينظر: "الاختيارات الفقهية" (20)، "الإنصاف" للمرداوي (2/216).

والله أعلم.